CJSP
ISSN-2536-0027

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية
CAMBRIDGE SCIENTIFIC JOURNAL

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر
عن مركز كامبريدج للبحوث
والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٣٥ ـ تموز ـ ٢٠٢٤

صدر العدد بالتعاون مع

جامعة المشرق

العراق بغداد .طريق المطار الدولي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الاثار الفكرية في تعزيز العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية

البروفسور الدكتور جورج لبكي
وزارة التربية والتعليم العالي/ الجامعة الإسلامية في لبنان
كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية
الباحثة: يثرب خطاب منديل العجيلي
Yathrib_٢٠١٠@tu.edu.iq

ملخص البحث:
لقد كانت العدالة الاجتماعية منذ القدم وعلى مرَ العصور المختلفة محور اهتمام المفكرين والفلاسفة، ويعُد مفهوم العدالة كلمة مرادفة لكلمة الحق، وهي أحد، مظاهر الحق، اذ وصفت العدالة بأوصاف عديدة في مقدمتها انها انصاف ومساواة وهذا بحد ذاته من المزايا الايجابية فالعدالة هي التي تضمن من الحقوق وتعززها ومن دون العدالة تضمحل تلك الحقوق مما تجعل الانسان يعيش في مجتمع الغاب.

Research Summary:
Social justice has been the focus of attention of thinkers and philosophers since ancient times and throughout the various eras the concept of justice is considered a word synonymous with the word right and it is one of the manifestation of right justice has been described in many ways the first of which is that it is fairness and equality and this in itself is one of the positive advantages justice is what guarantees rights are strengthened and strengthened and without justice these rights are diminished

المقدمة:
الأثار الفكرية للعدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي الامريكي المعاصر قلما تحدث، اذ تنطلق الدراسة بناء على تصورات وفق معامل التغير والزمن، اذ يمثل التغيير الارتباط الفعلي بالظواهر بشكل كلي وجزئي، في حين يمثل الزمن الازمنة القديمة.
فالعدالة مثل أي ظاهرة تظهر على الساحة تتعدد الآراء لها ما بين مؤيد ومعارض، وكل منهما يقدم دلائله لأثبات صحة قوله، وان العدالة مفهوم مركب ويشمل العديد من المستويات التحليلية ويجب التعامل معها بشيء من المرونة، فالعدالة مليئة بالمتغيرات وهذا يتطلب جهداً فكرياً مضاعفاً لفهمها، العدالة عملية تاريخية حتمية لم تظهر من فراغ بل نتيجة تطورات عديدة عبر الزمن فلا نستطيع الوقوف أمام نهر يتدفق، لذا أنشغل المفكرون في الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بهاجس التنظير لها كي يثبتوا أن العدالة هي ايديولوجية المستقبل ولكي يكون لها إطار مرجعي أو غطاء فكري يستند إليه العالم ، فالعدالة بصورها المختلفة سلبية في تطبيقاتها لبعض السياسات أو إيجابية فهي بمفهومها الشامل بما فيها من قوة الانتشار صاغت شكل الطروحات العدالة العالمية في النظام العالمي، فقد شكلت تحدياً للعالم برمته وانطوت على كثير من الافكار التي حتمت التعامل معها بجدية والتنبؤ والاستعداد لما ينتج عنها من آثار مستقبلية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

اهمية البحث:

تعد الافكار والطروحات والايدلوجيات العالمية في الوقت الحاضر مشروع نظام عالمي سياسي اقتصادي ثقافي هي من الماضي تقتحم الحاضر والمستقبل تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول من خلالها السيطرة على العالم من خلال سعيها إلى إعادة صياغة النظام العالمي وفقاً لمصالحها وأهدافها لذا تحاول استخدام شتى الطرق للهيمنة على العالم كله من خلال طرح مبادى العدالة الاجتماعية كمفهوم فكري للحضارة الغربية لأنه هدف الغرب عموماً سواء كانت الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية ، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعولمة مجالات وأنشطة حياتها على العالم بأسره بحكم عوامل داخلية وخارجية حالية ومستقبلية بما في ذلك الدول الأوروبية نتيجة لما طورته من أساليب حياة تميزها عن الدول الأوروبية ولكن في إطار الحضارة الغربية .

مشكلة البحث:

نحاول في هذا البحث بناء إطار تحليلي حول الكيفية في معرفة الاثار الفكرية في تعزيز العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المعاصر للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجموعة من الاسئلة وكما يأتي :

١- هل أن النتائج النهائية لتحقيق العدالة العالمية هي في صالح الحضارة الغربية عموماً والمستفيد الأول منها الولايات المتحدة الأمريكية وتعود هيمنة أمريكا للعالم إلى تفوقها المطلق اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً ومالياً؟

٢-وهل يعود فرض المشروع التوسعي الأمريكي للعالم إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من التدهور فنزعة أمريكا إلى الاكتمال والتفوق من جهة وشعورها بالتهديد من جهة أخرى من قبل القوة الصاعدة الجديدة يدفعها إلى أن تضع مشروعها في أمركة العالم من خلال مبادى وشعارات جديدة وظهور أفكار ونظريات سياسية جديدة لرؤية فكرية شاملة لمستقبل العالم والتي توسعت وسادت على نطاق عالمي واسع وأصبحت محل جدل كبير بين تيار مؤيد وتيار معارض؟

فرضية البحث:

لايجاد التفسير لمختلف التساؤلات التي طرحتها اشكالية البحث وايجاد الحلول المناسبة لتجاوز تلك الاشكاليات، فلقد مثلت الأطروحات الفكرية الفكر السياسي الأمريكي المهيمن عالمياً بعد هيمنة الفكر الليبرالي، تلك الأفكار لاقت دعماً وتأييداً لعدد من صناع القرار الأمريكي ومدى تأثير هذهِ الأفكار والطروحات على مستقبل السياسة الأمريكية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي في معرفة الاثار الفكرية في تعزيز العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المعاصر للولايات المتحدة الأمريكية .

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة واربع مطالب تناولنا في المطلب الاول:تعزيز العدالة الاجتماعية من الجوانب الثقافية، وتحدثنا في المطلب الثاني: عن تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان، اما المطلب الثالث تكلمنا عن تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق الاستراتيجية العسكرية ومحاربة الارهاب، والمطلب الرابع والاخير تحدث عن المزايا الايجابية للعولمة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

الاثار الفكرية في تعزيز العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تعزز العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الامريكي بمجموعة من الفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا موضوع تعزيز العدالة الاجتماعية، فلقد كانت العدالة الاجتماعية منذ القدم وعلى مرَ العصور المختلفة محور اهتمام العديد من المفكرين والفلاسفة فلقد ظهرت الرؤية الاستشرافية لمستقبل تعزيز العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية على عدة محددات وفق المطالب التالية :

المطلب الاول: تعزيز العدالة الاجتماعية من الجهة الثقافية

نظر ويل كيمليكا[١]،الى العدالة من جهة ثقافية، أذ يقدم مفهوم خاص للعدالة عن طريق الربط بين العدالة وعلاقتها بالتسامح والتعايش والتعدد الثقافي وتحدث عن اهمية حقوق الاقلية التي تعاني من الظلم حيث اشار الى طغيان الاغلبية في الانظمة السياسية التي تطبق الديمقراطية

حيث اشار الى طغيان الاغلبية في الانظمة السياسية التي تطبق الديمقراطية 'العدالة عند ويل كيمليكا وخاصة العدالة الاجتماعية تستند الى الامانة ويعتقد ان اي نظرية للعدالة ان تحدد بالناس وان منظور الليبرالي للعدالة يكون على اساس الجمع بين الاستقلال الذاتي والثقافة ففي كتاب مواطنة التعددية الثقافية يتحدث ويل كيمليكاعن التعددية الثقافية ويقول انها مفهوم الالتزام السياسي اذ تتضمن مبادى المساواة والحرية الفردية ويتكلم ايضا عن حقوق الاقليات القومية والشعوب الاصلية وينظر كيمليكا ان المجتمع الدولي عجز عن مواجهة مشكلة الفئات والظروف التي تواجههم وان العلاقة بين العدالة والامن تضمن القواعد والمعايير الدولية على صورة واعداد المستقبل، اذ يعترف بالاقليات العرقية، والسكان الاصليون على انهم ممثلون شرعيون وشركاء متساوون في الحكم في المجتمعات الديمقراطية.[٢]

يؤكد كيمليكا ان حقوق الاقلية هي من الامور الاساسية لتحقيق العدالة استنادا الى وجهة نظر رولز القائلة "ان العدالة تتطلب ازالة او التعويض عن اشكال الحرمان الاعتباطية وغير المتحقة وخصوصا اذ كان الحرمان بلغيا ونافذا ومستمرا منذ لحظة الولادة واذا لم يشمل هذا التعويض على الحقوق الجماعية، فلن يجوز اعطاء الاقليات الثقافية مقدرة اعطاء الاكثرية نفسها على العيش والعمل اعتماد على ثقافتهم ولغتهم"، يعمل كيمليكا على جعل منظوره الثقافي عن العدالة قائما على مبدأين رئيسين هما الحرية الثقافية والمساواة الثقافية،[٣] ان قيمة الحرية وتحقيق العدالة عند الامريكيين ارتبطت بأصولهم الفكرية والنفسية ولاجلها هاجروا نحو العالم الجديد بسب حالات الاضطهاد التي عانوا منها في بلدانهم الاصلية لذا الحرية لديهم مضاعفة مقارنة بالأخرين وتطورت قيمتها بشكل عالي اذ اخذت تشكل مقياس لكل نجاح وانجاز ينسب للمجتمع الامريكي في طريق سعيه لبناء دولته الجديدة ومن هنا بدات عملية ربط الحرية كقيمة عليا بين ما هو ديني واخلاقي وبين ما هو قانوني وفلسفي.

الحرية كقيمة عليا بين ما هو ديني واخلاقي وبين ما هو قانوني وفلسفي وعملية الارتباط هذه ادت لتحولها الى عقيدة ثابتة في طبيعة التكوين الديني للأمريكيين،من هنا اصبحت الحرية في تحقيق العدالة امتداداً طبيعياً لكل عقيدة دينية وفكرية ان فكرة تحويل الحرية لعقيدة وربطها في فكر الامريكيين جعلها ذات قيمة مساوية للحياة، من الاسباب التي دفعت العقل الامريكي لتبني العلمانية كجزء من التوجهات العدالة الاجتماعية فلقد كان لتجاوز العقبات التي سادت اوربا واعاقت تطبيق العديد من الافكار بسبب وجود قوى سياسية ودينية رفضت كل تغيير ورفضت الاستمرار بدلا من اقامة مجد جديد يؤمن بالتحرر وينهي كل استبداد قائم، استطاعت التجربة الامريكية من التفوق على التجربة الاوربية بتجاوزها الاخطاء السلبية التي اثرت على تقدمها وحققت بناء مجدها وفق ما خطط له الاباء المؤسسون الاوائل.[٤]

من هذا المنطلق دعا ويل كيمليكا الى الحرية والمساواة ودافع عن الاقليات في المجتمعات الاوربية ودعا الى تعويضها عن ما لحق بها من اضطهاد وحرمان وظلم بسبب سيطرة الاكثرية الثقافية وسيطرتها على

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المجتمع فكانت العدالة من وجهه نظره هي الحل الذي يعالج مشاكل الجماعات المتعددة والثقافات والاقليات لهذا اكد كيمليكا في منظورة الخاص عن العدالة على المساواة الثقافية الذي راى ان جون راولز قد اهملها في نظريتة الخاصة عن العدالة لهذا اشار كيمليكا عن التعدد الثقافي الذي له اهمية كبرى في فكرة ، فقد اهتم وركز على اهمية الحقوق الجماعية الخاصة بالجماعة الثقافية ، فالعدالة عند كيمليكا ان تتمتع الاقلية والاكثرية بحقوق متساوية وممارسة هذه الحقوق بحرية دون التحيز لجماعة معينة.(٥)

المطلب الثاني: تعزيز العدالة الاجتماعية في حقوق الانسان

منذ أن خلق الإنسان وهو يبحث عن حقوقه تارة من الخالق وتارة أخرى من المخلوق، وإذا كانت الشرائع السماوية والكتب قد حددت الأولى فإنها ظلت محط شد وجذب إلى يومنا هذا فهي إما مسلوبة أو مقيدة وهذا الواقع أدخل العالم في ظل أنظمة فهي إما دكتاتورية تلغي الآخر وأما فوضوية تقفز وتتجاوز التراث والتاريخ والثقافة الوطنية مقلدة لثقافات وحضارات بعيدة عن أصولها بحجة الانفتاح والتطور.وهناك نمط آخر وهو النظام الدستوري الذي يعتمد الديمقراطية التي تعني بحد ذاتها تهيئة الوسائل الدستورية والقانونية لتطبيق واحترام الإنسان وحقوقه المشروعة.(٦)

يعد مفهوم حقوق الإنسان اصطلاحًا يهتم بكافة الحقوق الضرورية والمهمة والتي لا يستطيع الإنسان أن يؤدي دوره في الحياة دون وجودها، والحق كلمة لها الكثير من المعاني وحسب وجودها في الجملة ومن معانيها أنها مصلحة مستحقة شرعًا والحق هو اختصاص يقر به الشرع سلطةً أو تكليفًا، وحقوق الإنسان تعني مبدئيًا أن الإنسان يمتلك حقوقًا لمجرد أنه إنسان بعيدًا عن جنسه أو لونه أو أصله العرقي أو القومي أو الاجتماعي أو لغته وهذهِ مرتبطة به ويجب على كل البشر من مجتمعات أو مكونات أن تقر وتعترف بكرامة وحقوق الفرد وإن حقه هو أساس العدل والسلام. وحقوق الإنسان هي حقوق طبيعية لا تعطى أو تمنح ولا توهب من أحد فهي حقوق طبيعية أصلية متأصلة في طبيعة الإنسان وهي نابعة من صميم كيانه فليس للدولة أو السلطة أو المجتمع أو أي قوة أخرى ذات تأثير تدعي أنها صاحبة الحق أو الفضل للإنسان، في هذا السياق من الفهم نجد أن مفهوم حقوق الإنسان قد ورد في المادة الأولى من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.(٧)

يرجع الفقه الحديث نشأة حقوق الإنسان في العصر الحديث إلى المفكرين الأوربيين في القرن السابع عشر وعلى رأسهم جون لوك، وإلى اعلانات الحقوق والوثائق الانكليزية، وإعلان حقوق الإنسان الفرنسي الصادر عام١٧٨٩، صدور العديد من إعلانات حقوق الانسان مثل إعلان حقوق الإنسان الأمريكي الصادر في عام١٧٧٦، وإعلان حقوق العمال والكادحين الذي أصدرته الثورة البلشفية في روسيا عام١٩١٧، فضلًا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة ١٩٤٨ والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الأمريكية ١٩٦١، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان ١٩٨٦(٨)، ففي الوضع العالمي الجديد فإن الدعوة نحو احترام حقوق الإنسان هي عنصر أساسي في التوجه الفكري السياسي والايديولوجي، رغم أن هذا التوجه ليس بحديث العهد وإنما هو قديم جراء اتصالات إنسانية ونضال طويل تكرس فيه الكثير من العهود والمواثيق والإعلانات وانشأت فيه منظمات وهيئات هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها كما أدخلت هذهِ في كثير من دساتير الدول إلا أن رغم كل ما صدر عن هذهِ الهيئات والمنظمات بقى كلمات مكتوبة عن أوراق العمل لأن العالم يعيش انتهاكًا كبيرًا لحقوق الإنسان ليس فقط في الدول الضعيفة، ولكن حتى تلك الدول التي ترعى الديمقراطية ولها القدرة على الهيمنة والوصاية على العالم والإنسانية،(٩)ففي الوضع العالمي الجديد هناك التيار الديمقراطي وفقًا للمفهوم العام للموضوع وهو مأمون الجانب إذ كان هذا قد اعتمد ليكون أساسًا للنظام السياسي والآخر محفوف بالمخاطر والانتكاسات والعودة إلى نقطة البداية وهي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الديكتاتورية التي يخشى أن تدفع بلدان العالم نحو الدمار رغم أن هناك توجهًا بشأن موضوع هذهِ البلدان بشكل إيجابي نحو الديمقراطية في بلدان محددة إلا أن ظواهر التشتت والتشرذم في جو من الفوضى الجديدة واظهار مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية بوصفها وسيلة للاستثمار المباشر وإيجاد المشاكل والأزمات عرقيًا لاستخدامها في السياسة المعاصرة في ظل سيادة المفاهيم الجديدة، إضافة إلى تغير القيم المجتمعية سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو تحت مسميات العلمانية أو الحداثة.[١٠]

إن مراحل التطور مرت بها مسيرة حقوق الإنسان كانت لأسباب ودوافع وغايات اختلفت باختلاف كل مرحلة منها والظروف المحيطة بها فقد كانت المرحلة القانونية الأولى لقواعد حقوق الإنسان، على شكل قواعد عرفية لوجود الحاجة إلى تدوين هذهِ القواعد وتثبيتها أخذت هذهِ القواعد تدون على شكل قواعد مكتوبة،[١١] لهذا تعد قضية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى والحساسة وتبرز سواء كانت بصفة مستقلة أم جزء من قضية الديمقراطية كعنصر أساس من عناصر النظام الدولي الجديد إذ أشارت المادة(٥٥)من ميثاق الأمم المتحدة على الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية لقيام علاقات ودية بين الأمم قائمة على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وتعمل الأمم المتحدة على أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودون تمييز بين الجنس واللغة والدين ومراعاة تلك الحقوق والحريات. وهناك ميزتان ترافقان خطاب حقوق الإنسان في الظرف الراهن هما:[١٢]

١- المنازعة العالمية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان باسم الخصوصية الثقافية.
٢- توظيف شعار حقوق الانسان على أنه سلاحٌ ايديولوجي ضد الخصم وهذا ما يقوم به الاعلام الغربي الأمريكي والأوروبي.

تقدمت حقوق الإنسان تقدما نوعيًا هامًا منذ اعتماد الإعلان العالمي، اذ أصبحت تشمل معظم جوانب السياسة الدولية وقد شمل هذا التطور مواضيع هذهِ الحقوق من جهة وطرق تطبيقها من جهة أخرى.[١٣] لم يقتصر التطور في القانون الدولي لحقوق الإنسان على الترابط بين فئتين هذهِ الحقوق فحسب وإنما تجاوزها إلى إدراج بعض الحقوق ضمن حقوق الإنسان مما يمكن دعوتها بـ (الحقوق الجديدة) أو الحقوق التي أفرزها الجيل الثالث لحقوق الإنسان نسبة إلى اعتبار الجيل الأول في الخمسينيات والثاني في السبعينيات والثالث في التسعينيات وإن كانت هذهِ الحقوق مستخلصة من الإعلان العالمي نفسه من اتفاقيات دولية، قد ساهمت الدول النامية في الأمم المتحدة وخاصة بعد إعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتقوم هذهِ الايديولوجية على استراتيجية تتلخص بأربع كلمات تبدأ جميعها بحرف (D) باللغة الفرنسية وهي:(تصفية الاستعمار Decollation ، تنمية Devolvement، نزع السلاح Desarment - Droitsde-l Homme حقوق الانسان).

ليس جديدًا اعتبار تصفية الاستعمار من حقوق الإنسان ولكن الجديد اعتبار التنمية ونزع السلاح أي العيش بسلام من حقوق الإنسان مما يؤدي إلى اعتبار هذا العصر عصر حقوق الإنسان لارتباطها بمستقبل الإنسانية جمعاء،[١٤]إذا كان اقتصاد السوق هو أهم تجليات السياسة لهذا العصر في الاهتمام المتعاظم باحترام حقوق الإنسان والتأكيد على عالميتها وعدم تجزئتها فأصبحت شرعية الحكم في أي دولة تقاس بمدى احترام حقوق الإنسان لغة العصر واتسعت مجالاتها بظهور الجيل الثالث لحقوق الإنسان،[١٥]إلا أن ما يخص حقوق الإنسان فإنه قد تكون أكثر وضوحًا بعد نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة النووية والذرية اذ ازدادت كثيرًا الحركات العالمية والمؤسسات التي تنادي بالحقوق الفردية والمدنية وأصبحت أكثر وضوحًا وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية مكونًا ما نسميه الآن بالنظام العالمي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الجديد الذي تهدم فيه حائط برلين ومعه منظومة أوروبا الشرقية ومن ثم الاتحاد السوفيتي اذ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى،هيئت الأجواء لإيجاد نظام اقتصادي جديد وهيمنت الولايات المتحدة على النفط العالمي وهواهم مصدر من مصادر الطاقة فأصبحت تحكم العالم بمشيئتها وبهذا تهدمت الأسوار التي كانت تحمي بعض الأمم، ومن افرازات ذلك زيادة السلع والخدمات في العالم، زيادة السكان، تبادل المعلومات والأفكار، وأصبح عنصرًا غالبًا في العلاقات الدولية وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات وما حصل من تغيير ملحوظ في مركز الدولة بعد نمو العلاقات بين المجتمعات،[١٦] إن من أهم الآثار السياسية لحقوق الانسان هو ذلك الاهتمام المتزايد بها والتأكيد على عالميتها وعدم تجزئتها وقد أصبحت شرعية أية دولة تقاس بمدى احترام حقوق الإنسان بل أصبحت مسألة حقوق الإنسان لغة العصر واتسعت مجالاتها لتعقد أكثر من (١٠٠) اتفاقية ومعاهدة وعهد دولي يتضمنها وقد أضحت هذهِ الاتفاقيات مع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان تمثل المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.[١٧]

لقد أدت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في فهم التوجه الديمقراطي على المستوى العالمي الذي يمثل إحدى سمات العصر الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية متخذة من فكرة التعددية السياسية والتي تقوم على مفاهيم التعددية البنيوية والتداول الحر بين القوى السياسية والتلاعب بالألفاظ والمغالطات الكثيرة، فتشجع الدول التي تخضع لسيطرة الغرب،[١٨]مع أهمية هذا الموضوع فإن حقوق الإنسان أصبحت إحدى الأدوات الأساسية في نطاق الاستراتيجيات الدولية لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فقد تعزز المنهج الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حقوق الإنسان وأصبحت ذريعة انتهاك الأمن القومي للدول الأخرى، فبحجة حماية حقوق الإنسان تدخلت الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لكثير من الأنظمة السياسية وشنت منظمات حقوق الإنسان التي يرتبط قسم منها بارتباط وثيق مع الولايات المتحدة حملات عنيفة ضد هذهِ الدولة أو تلك من أجل زعزعة استقرارها السياسي وتغييره بما ينسجم مع الطموحات الأمريكية.[١٩]

المطلب الثالث: تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق الاستيراتيجية العسكرية ومحاربة الارهاب

ادركت الولايات المتحدة الامريكية التهديد الجديد الذي ظهر عقب احداث سبتمبر ٢٠٠١والمتمثل بالإرهاب وضرورة مواجهته دفع بها الى تبني مفهوم جديد يرى ضرورة تامين الوجود العسكري المتقدم على الصعيدين الاقليمي، والعالمي بحكم رويتها بان التهديدات الجديدة تتطلب دفاع وقوة منتشرة في الخارج وتكون ذات استعداد على تنفيذ المهام في اي مكان من العالم.[٢٠]

أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤ وثيقة بعنوان الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي والتي جاء فيها ضرورة المحافظة على القوة العسكرية الأمريكية لكي تكون الدولة الوحيدة في العالم لها القوة العسكرية القتالية وبمستوى شامل وواسع في خارج الحدود وقدرة في إقامة حربين كبيرتين في نفس الوقت ومواجهة إلى أي خلل عسكري وبتنسيق مع حلفائها في مناطق القتال وزيادة الوجود للقوات العسكرية الأمريكية بعيداً عن الأرض الأمريكية وتأمين تمركزها عبر البحار وقريبة من مصالحها إلى جانب مكافحة نشر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها،[٢١]فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالرجوع إلى ترتيب مصالحها ووضع طريقة جديدة لترتيب الدول التي تهدد مصالحها، فاتسمت هذهِ المرحلة بضعف البعد العسكري ونشاط البعد الاقتصادي فلقد تم تصنيف المصالح التي أعدتها إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في استراتيجية الأمن القومي لقرن جديد في كانون الثاني ٢٠٠٠ إلى ثلاثة أصناف هي:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أ- المصالح الملحة:التي تتعلق بالوجود المادي للولايات المتحدة أي البقاء والحفاظ على مواطنيها فضلًا عن تأمين البنيات الأساسية وأن لا تتمادى الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة العسكرية في حال التعرض للخطر.

ب- المصالح المهمه:هي المصالح التي ليس لها تأثير في البقاء المادي للولايات المتحدة الأمريكية وتتضمن المناطق التي تتوفر فيها المصالح الأمريكية.

ت- المصالح الانسانية:هي المصالح التي تشمل المساعدات الأمريكية في الكوارث الطبيعية أو نشر الحرية باسم الديمقراطية.

أمّا الأخطار التي تهدد الأمن القومي الأمريكي فقد تم تحديدها في الاستراتيجية الاتية:

أ- التهديد المتجاوز للحدود مثل،الإرهاب، تجارة المخدرات، إنشاء التقنية الخطرة، الجريمة المنظمة، أسلحة الدمار الشامل وهذهِ تهديدات عابرة للقومية.

ب- التهديدات والأخطار التي تأتي من دولة ما أو إقليم ما.

ت- النشاط الاستخباراتي في جمع المعلومات عن الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الأخطار التي حددتها الاستراتيجية الأمنية الامريكية انصب اهتمامها بالخارج وكان الإرهاب من أهم الأخطار الذي يهدد المصالح الأمريكية.[٢٢]

أمّا الاستراتيجية العسكرية في إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في سنة ٢٠١٠ فكشفت عن استراتيجية جديدة للأمن القومي تركز على محاربة ما سمته الإرهاب الداخلي في الولايات المتحدة وتعتبر في الوقت نفسه أن ما يسمى الإرهاب ليس التهديد الوحيد الذي تتعرض له البلاد، تعتبر الاستراتيجية الجديدة أن الأمن القومي الأمريكي يبدأ من الداخل، وهناك مخاطر أخرى تهدد الأمريكيين وباقي الشعوب، مثل، ظاهرة التغير المناخي أو التقنيات المدمرة، وتهديدات شبكة الانترنت، وشبكات الجريمة الدولية، وتعطي الاستراتيجية الجديدة الأولوية للدبلوماسية وتركز على القوة الناعمة وتجعل الخيار العسكري آخر حل يتم اللجوء إليه،إن الولايات المتحدة الأمريكية في طور التحول من الاستخدام والتطبيق المباشر للقوة في أغلب الأحيان إلى مزيج من القوة والنفوذ غير المباشرين.[٢٣]

المطلب الرابع: المزايا الايجابية للعولمة لتحقيق العدالة الاجتماعية

تعد العولمة موضوعاً مهما في وقتنا الحاضر فمناصروها يعتبرونها من القضايا الاساسية للغاية التي شهدها العالم أمّا المعارضون فاعتبروها استعماراً جديداً ليس الا، ورغم التحديات التي وقفت بوجه العولمة فإنها لعبت دورا إيجابيا في تغير حياة الكثير من البشر في انحاء مختلفة من العالم، فالعولمة آثار ايجابية تكاد لا تعد رغم التداعيات و التحديات التي واجهتها منذ نشوئها،[٢٤] ان التعاون بين الأمم والشعوب وتخفيف الحواجز والعوائق التي تعيق الاتصال الحر والمباشر بين الأفراد والهيئات والجماعات، يبدو أن هذا الجانب الإيجابي للعولمة، فالتيار المؤيد للعولمة يرى العالم لم يعد بحاجة إلى الدول، عولمة الاقتصاد هي التي انتجت واقعاً جديداً، وتعود إلى حكومة عالمية تلك التي تدير الاقتصاد العالمي وهذهِ أساساً شركات عابره للوطنيات وتكنوقراط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، من وجهة نظر هذا التيار السيادة الوطنية هي السبب في النزاعات والحروب، ومأسي العالم، على العكس من السوق المعولم وقوانينه، كفيل بتنظيم حياة الناس، عولمة السوق والغاء الهوية الوطنية، وتزيل سبباً أساسياً وراء توترات العالم، هذا التيار يميل أكثر نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعم توجهها ولا يرى مانعاً من بسط هيمنتها على العالم، باعتبارها اداة فتح الاسواق أمام النظام العالمي الجديد، نظام العولمة الاقتصادي وهناك سببان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وراء هذا السبب الاول هو قوة الرأسمال الأمريكي، النسبية، حجم الشركات العابرة الوطنيات ذات الأصول الأمريكية، والسبب الثاني هو عندما تحقق قوة الولايات المتحدة الأمريكية الهدف في قوة راس المال فإنه يمكن ان تدير أمرها، هذا التيار مستند إلى قوة الرأسمال، والشركات العملاقة والاجراء التكنوقراط لإخضاع العالم، وإنشاء نظام عولمة الاقتصاد ولا يجد اي مانع في الاستعانة بقوة الولايات المتحدة الامريكية العسكرية لتذليل العقبات.[٢٥] فالعولمة في اهدافها الإيجابية تعني التطور والتقدم الهائل الذي عرفه العالم في مجال تطوير التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال، وما نتج عن ذلك من تقريب المسافات بين أجزاء المعمورة وإشاعة المعرفة،[٢٦] من هذا المنطلق دعا افايد روشكويف- أستاذ العلاقات الدولية والمسؤول السابق في إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الولايات المتحدة الأمريكية- إلى استغلال الثروة المعلوماتية الكونية للترويج للثقافة والقيم الامريكية على حساب الثقافات الاخرى، لان الأمريكان أكثر ألأمم عدلاً وتسامحاً وهم النموذج الأمثل والأفضل للمستقبل والأقدر على قيادة العالم،[٢٧] إن من الأهداف الثقافية للعولمة الترويج لفلسفة النظام الغربي الرأسمالي النفعي البرجماتي وفرض الثقافة الغربية الوافدة وإبقائها في مكان الصدارة والهيمنة في العالم وقهر الثقافة والأمم والشعوب الاخرى، على أن تظل الثقافات الأخرى محدودة في إطار السلوك الفردي لا تتعداه، فالدساتير والنظم والقوانين والقيم الاخلاقية يجب أن تستمد من الفلسفة والايديولوجية المادية النفعية، ومن ثقافة الرجل الأبيض العلمانية المناهضة للعقائد والشرائع السماوية،[٢٨]وترجح قوة تأثير الثقافة الأمريكية إلى عدة أسباب منها:

١- سيطرة شركات الإعلام الأمريكية على التسويق العالمي، واعتماد اقتصاديات دول أخرى كثيرة على الاقتصاد الأمريكي، فأكثر مواد وتجهيزات الصناعة التقليدية والإعلام بيد الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
٢- التقدم والتطور الأمريكي في صناعة الأفلام والموسيقى وتمتعها بسوق خارجية ضخمة في ظل انتشار التلفزيون والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية التي دخلت في كل بيت في العالم.
٣- القدرة والقابلية التسويقية التي تتمتع بها المنتجات الثقافية الأمريكية الهابطة المكونة من مزيج ثقافات وافدة من أنحاء العالم وليست لها هوية ذات جذور.
٤- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير صناعة ثقافية موجهة لشريحة الشباب داخل وخارج أمريكا وهم الشريحة الأوسع والأكبر على مستوى العالم وهم رجال المستقبل الذين سيشغلون في مجتمعاتهم مواقع التأثير والنفوذ. ولقد فتحت وأقامت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدها وجامعاتها أمام الطلبة من جميع أنحاء العالم وهؤلاء يشكلون النخب في بلدانهم بعد عودتهم إليها بما يحملون من الأفكار والأنماط الثقافية وطرق التفكير المقتبسة من الولايات المتحدة الأمريكية [٢٩]، وأكد روبرت شتراوس هوب على ان مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الأمم والدول القومية، والمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، على أمريكا وضع أسس الامبراطورية الامريكية، إذ اصبحت مرادفة للإمبراطورية الانسانية. أمّا(الفن توفلر) الباحث السوسيولوجي الأمريكي، فقد توصل في كتابة الموجة الثالثة إلى مفهوم مغاير لهذا التحول العالمي المعاصر، ويشاهد فيه ثورة كونية جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الإنتاج تضاف إلى رأس المال والعمل، وان المشاركة في هذهِ الموجة مشروط بإنتاج.

المعلومات والمشاركات فيها عالمياً من أجل تنمية الذكاء الكوني، نحن أمام ظاهرة من الوعي الكوني أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في العالم الثالث تعمل على مبدأ البقاء للأصلح والاقوى في وطن عالمي بلا حدود،[٣٠]إن من أهم ايجابيات العولمة التركيز على قيم ومفاهيم العدل وحقوق

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الإنسان والقانون والشرعية الدولية في نطاق التوجهات العالمية الجديدة وتشارك في توزيع الثروة والقوة وتضمن الأمن الدولي وتشجع الرفاهية الاجتماعية وتحمي البيئة وحقوق الانسان وتعزز وتقوي الديمقراطية والتعددية وتشارك في توزيع القوى الاقتصادية وتعزز المؤسسات الوظيفية والسياسية للمجتمع الدولي وتعمل أيضاً على تحرير اسواق التجارة ورأس المال وتزيد حجم التجارة والإنتاج المحلي والعالمي وفتح أبواب التنافس الحر لاسيما في صعيد التجارة وكذلك إلى نشر الثقافة الحديثة وسهولة الحصول على المعلومات.[٣١]

إن الولايات المتحدة الأمريكية -شئنا أم أبينا- هي من يرسم ويحدد الخطى في كثير من الجوانب الاجتماعية والثقافية العالمية وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قدرة لا تضاهى على الوصول إلى وسائل انتاج ونشر أفكارها وطراز حياتها في جميع انحاء العالم، ولان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مجموعة متميزة وفريدة من الخصائص الثقافية والتاريخية التي تمكن من ذلك النشر، هذا لا يعني ان العالم مدفوع بتجانس ثقافي لكنه يعني ان الكثير من زوايا العالم يجب أن يشار إلى الثقافة الأمريكية على اساس نظامي كعنصر يوازي الثقافة المحلية.[٣٢]

فقد ذهب هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الاسبق إلى القول إرضاءً لأمريكا وتحقيقاً لأهدافها "إذا كان العالم يريد السلم حقاً فلابد أن يطبق الوصفة الأخلاقية الأمريكية".[٣٣]

وستكون الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين بكافة الاحتمالات القوة العظمى الوحيدة في العولمة العالمية إلى الحد الذي كانت عليه في القرن العشرين على الأقل ويحتمل أن تكون أكثر وسوف تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية سريعاً على اي وسيلة اتصالات جماهيرية جديدة قد تتطور، ولن تخسر الولايات المتحدة أي مساحة في منطقة تسيطر عليها الآن لأنها تمتلك مزايا فريدة وقوية مرعبة في هذا المجال ولا يوجد قائمون في الأفق ولا يحتمل ان يوجد،[٣٤]،بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفي دورها الجديد الذي تلعبه بكونها القوة العالمية المسيطرة، توفر العولمة كمذهب إطاراً مرجعياً مفيداً لتحديد العالم المعاصر وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية به على السواء،[٣٥] وفي المستقبل وربما لأكثر من جيل واحد فإن موقع أمريكا كقوة أولى في العالم يحتمل أن يتم التنافس عليه من قبل أي طرف أو دولة متحدية منفردة ولكن لا يحتمل أنْ تقوم أي دولة قومية بمضاهاة الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الأربعة للقوة (العسكري، والاقتصادي، والتكنولوجي، والثقافي) التي تنتج مجمعه ضربة سياسية عالمية حاسمة وإذ استثنينا تنازل الأمريكي المتعمد أو غير المتعمد فإن البديل الحقيقي الوحيد للقيادة الأمريكية العالمية في المستقبل المتطور هو الفوضى الدولية، وفي هذا الخصوص يكون صحيحاً أن نؤكد إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مثلما يقول الرئيس بيل كلينتون الدولة التي لا يستغني العالم عنها.[٣٦]

الخاتمة:

وقد ساهمت العدالة الاجتماعية في تغير نظرة الرأي العام العالمي للتنمية من منظور اقتصادي الى قضية اخلاقية وسياسية لرفع الوعي والشير باتجاه تأطير الحقوق وتطبيق مبادىء العدالة من جميع الجوانب فالعدالة الاجتماعية وكشفت، أنَ جميع البشر متساوون واحرار لكن يحملون وجهات نظر واراء وافكار مختلفة، سواء كانت اخلاقية او فلسفية او دينية، ولقد ظهرت الحاجة الى ضرورة دراسة العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الغربي المعاصر بتركيز نتيجة للتحديات التي يشهدها العالم في الوقت المعاصر من مشكلات كبيرة وكثيرة وكوارث طبيعية وفقر مدقع.

إنَ الغاية من التفكير في العدالة هو الوصول إلى تحديد مظاهرها وتجلياتها في نفس الامكنة والطرق الثقافية المتباينة التي تظهر فيها، وذلك عن طريق التركيز بشكل خاص على المظاهر المضادة للعدالة كالظلم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

والحيف والغضب والبغي والإثم والتجاوز وإقصاء وهدر للحق واعتداء عليه، أي البحث عن طرق وحيل وكيفيات تطور العدل وتقلص الجور قدر المستطاع، وبهذا يكون الفكر حول مفهوم العدل والظلم يتمركز حول القضايا التي تتصل بالعقل العملي، أي بطرائق عملية لا نظرية، تدرس أحوال السلوك الملموسة وكيفيات ممارسة الناس لحياتهم الخاصة، إذ يعطي هذا مرونة أكثر للعقلانية في النظرية الخاصة به عن العدالة.

في ختام البحث **تم التوصل الى الاستنتاجات والمقترحات التالية:**

١- على صعيد الولايات المتحدة الامريكية هناك علاقة وثيقة بين القوة السياسية الامريكية من الصعب فصلها، ففي جميع مراحلها قامت السياسة الامريكية على القوة من أجل تحقيق مصالحها القومية، وقد هيمنت على السياسة الخارجية الامريكية نظريتان هما النظرية الواقعية التي قامت على مجموعة من الفرضيات اهمها الطبيعة الشريرة للإنسان والطابع الفوضوي الدولي وحتمية الحرب والتركيز على القوة بمفهومها المادي البعيد كل البعد عن العدالة، والميل الى استخدام القوة العسكرية، والنظرية الثانية هي النظرية الليبرالية التي حددت مجموعة من الفرضيات والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الامريكية أهمها الطبيعة الخيرة للإنسان وان الحرب ليست الحتمية للتغلب على حالة الفوضى وبهذا اعدت النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية طابعا متلازما للشخصية الامريكية وصانعة القرار الامريكي ومكملة لسلسلة نظريات الفكر السياسي في الولايات المتحدة الامريكية السابقة والاحقة .

٢-التفكير الجاد في تعاون اعضاء المجتمع الدولي يكفل في ازالة الفوارق السائدة في العالم وضمان الرخاء للجميع من خلال ايجاد قوانين تقضي على العيوب التشريعية لمؤسسات النظام الاقتصادي الكوني واعادة تعريف رسمي لدورها ومسؤوليتها وادخالها في صلب دائرة السياسة الاجتماعية العالمية لكي تشمل القضايا الاكثر أهمية، مثل تحمل المسؤولية تجاه المجتمعات المحرومة من اساسيات حقوقها الانسانية اثر السياسات والممارسات الظالمة كهيئاتها المالية والتجارية،ويجب أن يتمَ تمويل السياسة الاجتماعية العالمية لكي تحقق اهدافها وتشجع العدل العالمي، وفي هذا الافق لابَد من الاتجاه الى اعادة توزيع الثروات فهل الحل العملي العادل الذي يمكن ان تعتمد عليه مثل هذه السياسات.

٢- توسيع مكثف للتعبئة الاجتماعية عن طريق تفعيل حملات المجتمع المدني، وحملات النشاطات الاجتماعية للأفراد واقامة منتديات تحضرها شرائح المجتمع كافة، والتركيز على فئة الشباب والمثقفين، وذلك يتم من خلال الاستفادة مما يمكن أن تقدمه التقنية متمثلا بوسائل الاتصال سواء كانت من الاعلام المرئي او وسائل التواصل الاجتماعي والتعرف على قضايا المعنقين عنصريا والفقراء ومعاناتهم المريرة بما تمتلك من قدرة على لفت الانتباه السريع كوسيلة لمد يد العون وانصافهم، لان العدالة اصبحت مشكلة العالم اليوم فهناك الحاجة لمزيد من العمل ولبناء والدفاع عنها، وفي حال ما تم تحقيقها سوف تكون عاملا مهما لإنهاء أغلب التحديات المعاصرة التي تعاني منها البشرية

٣-مسوؤلية الافراد في عالم اليوم لا تغفل مجمل المتغيرات التي طرأت وحدثت وسوف تحدث فيجب عليهم ان يأخذوا اهمية لدورهم على محمل الجد في القضاء على كوارث عديدة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لكل مجتمع من خلال تطوير الافكار الاخلاقية وانتشارها بصورة واسعة وادخالها في صميم اهتمامات الاوساط الاكاديمية ذات العلاقة لكي تأخذ مكانها المناسبة.

ISSN–2536–0027

قائمة المصادر والمراجع:

١- ابو طالب، عبد الهادي، **"في نقد العولمة وآثارها السلبية على الدول المتنامية"**، سلسلة الدورات، الدورة الخريفية ،الرباط،٢٠٠٢

٢- احمد، حسن الحاج ،**"**حرب أفغانستان التحول من الجيوستراتجي إلى الجيوثقافي**"**، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد ٢٧٦ (٢٠٠٢).

٣- **الاعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة الأولى،كانون اول،باريس، ١٩٤٨).**

٤- امين، جلال ، **العرب والعولمة** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٨).

٥- **تود، ايمانويل، بعد الإمبراطورية- دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**، ترجمة: رجب بودبوس، أكاديمية الفكر الجماهيري (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، بدون سنة طبع).

٦- حافظ، محمود محمد، **الوجيز في القانون الدستوري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩).

٧- حسين، خليل، **حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية** (مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية)،في:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/٢٠١٣/٠٥/blog-post.html .
(٩/٢/٢٠١٧)

٨- حشود، نورالدين،**"** الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة ١٩٩٠- ٢٠١٢**"**، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر،العدد ٩(٢٠١٣).

٩- خالد، هالة، **حقوق الإنسان العربي في ظل العولمة والواقع والطموح** (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥).

١٠-**الخليل، احمد، المفكر الكندي ويل كيملكيا لابد من اعادة الوجه الانساني لليبرالية ،صحيفة تشرين الالكترونية متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : http://lush green News .syltishreen/public Read /٦٥٤٦٥**

١١- الربيعي، كوثر، **تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي** (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢).

١٢-الرقب، صالح حسين، **العولمة نشأتها وسائلها اهدافها واثارها** (غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠١٥).

١٣-شاكر، رنا مولود ، **تطور مفهوم الحرية في الفكر الامريكي المعاصر**(بغداد: مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية،٢٠١٩) .

١٤- الصوراني، غازي، دراسة حول البعد التاريخي لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربي،**مجلة الهدف**، بيروت، العدد ١٢٧٥(١٩٩٨).

١٥-عبدالحميد، عبدالعظيم عبدالسلام، **حقوق الإنسان وحرياته العامة وفق لأحدث الدساتير العالمية والمواثيق** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥) .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١٦- **عدنان، احمد عزيز، علياء محمد طارش، العدالة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر، مجلة العلوم السياسية**، بغداد، العدد ٥٤،(٢٠١٨)
١٧-فائق، محمد، **حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية**، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).
١٨- قرم، جورج، **القوى الدولية الجديدة، العرب وتحديات النظام العالمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).
١٩-**كاطع،هاشم، ايجابيات العولمة، ٢١ /٢٠٢٣/٦/ في:** https://www.sotaliraq.com/٢٠٢٣/٠٨/١١/%
٢٠- مبروك، محمد ابراهيم واخرون، **الاسلام والعولمة**(القاهرة: الدار القومية العربية، ١٩٩٩).
٢١- مظهر،عادل محمود، **الإدراك الاستراتيجي العسكري الأمريكي لمحاربة الإرهاب، في:** https://guelma.yoo٧.com/t٩٥٠-topic?tt=١
٢٢-هادي، رياض عزيز، **العالم الثالث اليوم قضايا وتحديات**، ط١(بغداد: دار الشؤون الثقافي، ١٩٩٧).
٢٣- يوسف، باسيل، **"حقوق الإنسان والأمن القومي"، مجلة شؤون سياسية**، بغداد ،العدد ٢ (١٩٩٤).
٢٤-يوسف، باسيل، **في سبيل حقوق الإنسان- مساهمات حول أهمية حقوق الإنسان في الوطن العربي والعالم الثالث**(بغداد: دار الشؤن الثقافية العامة،١٩٨٨).
٢٥- عطايا، غالب احمد،**" العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول مواد الجغرافية والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس** (الفجيرة: الإمارات العربية، ٢٠٠٢/٤/٣).
٢٦-ناي، جوزيف س. وجون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** (السعودية: العبيكان، ٢٠٠٢)
٢٧-Henry Kissenger, **Diplomacy, Simon and Schuterlta**, London, ١٩٩٥
٢٨-برينجسكي، زيغنيو ، **رقعة الشطرنج الكبرى لأولوية الامريكية و متتطلباتها الجيواستراتيجية** (عمان: الاهلية ١٩٩٩).

---

(٢) يعد ويل كيمليكا من اهم مفكرين امريكا الشمالية منح الشهادة في الفلسفة من جامعة كونيز سنة ١٩٨٤يعد من اهم فلاسفة القارة الامريكية شارك في تحرير العديد من الكتب والموسوعات والدوريات يعد من اهم المنظرين الذين ساهموا في النقاش والتنظير حول العدالة من اهم مؤلفاته الليبرالية والمجتمع والثقافة ١٩٨٩الفلسفة السياسية المعاصرة ١٩٩٠المواطنة متعددة الثقافة ١٩٩٥وغيرها من المؤلفات اضافة الى كتابة اوديسيا التعددية الثقافية الذي يعتبر من اهم ما كتبة ، ينظر: احمد الخليل ، المفكر الكندي ويل كيملكيا لابد من اعادة الوجه الانساني لليبرالية ،صحيفة تشرين الالكترونية متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : http://lush green News /٦٥٤٦٥ syltishreen/public Read.

(١)احمد عدنان عزيز،علياء محمد طارش،العدالة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص٢٦١.

(٣)احمد عدنان عزيز،علياء محمد طارش،العدالة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٣.

(٤) رنامولود شاكر، **تطور مفهوم الحرية في الفكر الامريكي المعاصر**(بغداد: مركزالدراسات الاستيراتيجية والدولية،٢٠١٩)، ص٨،٧.

ISSN–2536–0027

(٥) احمد عدنان عزيز، علياء محمد طارش، العدالة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر ،مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.
(٦) هالة خالد، **حقوق الإنسان العربي في ظل العولمة والواقع والطموح** (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥)، ص١.
(٧) الاعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة الأولى،كانون اول،باريس، ١٩٤٨).
(٨) عبدالعظيم عبدالسلام عبدالحميد، **حقوق الإنسان وحرياته العامة وفق لأحدث الدساتير العالمية والمواثيق** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص١٥-١٦.
(٩) جورج قرم، **القوى الدولية الجديدة، العرب وتحديات النظام العالمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص٩٨.
(١٠) جورج قرم، مصدر سبق ذكره، ص٨.
(١١) محمود محمد حافظ، **الوجيز في القانون الدستوري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص٦٠.
(١٢) خليل حسين، **حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية** (مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية)،في: (٩/٢/٢٠١٧) . http://drkhalilhussein.blogspot.com/٢٠١٣/٠٥/blog-post.html
(١٣) باسيل يوسف، **في سبيل حقوق الإنسان- مساهمات حول أهمية حقوق الإنسان في الوطن العربي والعالم الثالث**، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥.
(١٤)باسيل يوسف، **في سبيل حقوق الإنسان- مساهمات حول أهمية حقوق الإنسان في الوطن العربي والعالم الثالث**، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧-١٤٨.
(١٥) محمد فائق، **حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية**، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١٩٦.
(١٦) جلال امين، **العرب والعولمة** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٨)، ص١٥٥.
(١٧) محمد فائق، مصدر سبق ذكره ، ص٥-٦.
(١٨) رياض عزيز هادي، **العالم الثالث اليوم قضايا وتحديات**، ط١(بغداد: دار الشؤون الثقافي، ١٩٩٧)، ص٧٤.
(١٩) باسيل يوسف، "حقوق الإنسان والأمن القومي"، **مجلة شؤون سياسية**، بغداد ،العدد ٢ (١٩٩٤)، ص١٢٢.
(٢٠) عادل محمود مظهر، **الإدراك الاستراتيجي العسكري الأمريكي لمحاربة الإرهاب**، في: https://guelma.yoo٧.com/t٩٥٠-topic?tt=١
(٢١) كوثر الربيعي، **تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي** (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢)، ص٣٤.

(٢٢) حسن الحاج أحمد،"حرب أفغانستان التحول من الجيوستراتجي إلى الجيوثقافي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت،العدد ٢٧٦ (٢٠٠٢)، ص١٧.
(٢٣) نورالدين حشود،" الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة ١٩٩٠- ٢٠١٢"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر،العدد ٩(٢٠١٣)، ص٣٩٢- ٣٩٣.
(٢٤) هاشم كاطع، **ايجابيات العولمة**، ٢١ /٢٠٢٣/٦ في: https://www.sotaliraq.com/٢٠٢٣/٠٨/١١/%
(٢٥) ايمانويل تود، **بعد الإمبراطورية- دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**، ترجمة: رجب بودبوس، أكاديمية الفكر الجماهيري (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، بدون سنة طبع)، ص٢٣-٢٤.
(٢٦) عبد الهادي أبو طالب، "في نقد العولمة وآثارها السلبية على الدول المتنامية"، سلسلة الدورات، **الدورة الخريفية** ،الرباط،٢٠٠٢.
(٢٧) محمد ابراهيم مبروك واخرون، **الاسلام والعولمة**(القاهرة: الدار القومية العربية، ١٩٩٩)، ص١٣.
(٢٨)محمد ابراهيم مبروك واخرون، مصدرسبق ذكره، ص٩٥.
(٢٩) صالح حسين الرقب، **العولمة نشأتها وسائلها اهدافها واثارها** (غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠١٥)، ص٥٠-٥٢.
(٣٠) غازي الصوراني، دراسة حول البعد التاريخي لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربي،**مجلة الهدف**، بيروت، العدد ١٢٧٥(١٩٩٨)،ص١١
(٣١) غالب احمد عطايا،" العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي"، **ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول مواد الجغرافية والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس** (الفجيرة: الإمارات العربية، ٣/٤/٢٠٠٢) ص٢٨.
(٣٢) جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** (السعودية: العبيكان، ٢٠٠٢)، ص١٦٣.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

(٣٣) Henry Kissenger, Diplomacy, Simon and Schuterlta, London, ١٩٩٥, P.١٨.
(٣٤) جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.
(٣٥) المصدر نفسه، ص١٦٥.
(٣٦) زيغنيو برينجسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى لاولوية الامريكية ومتتطلباتها الجيواستراتيجية** (عمان: الاهلية ١٩٩٩)، ص١٨٦.